

دحمان عبد الحق* - جواهره إدريس**

تحليل الانحدار لنمذجة تأثير إنتاج النفط في الديمقراطية في سياق أطروحة "لعنة الموارد"

” لم يتوقف النفط في علاقته بالجانب الاقتصادي، بل تعداه إلى علاقته بالتطور السياسي. وتبحث هذه الورقة أثر النفط في الديمقراطية؛ إذ تستند إلى دراسة نظرية وتجريبية باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار والاختبار الإحصائي في ضوء الاقتصاد السياسي، وهي أطروحة "لعنة الموارد". وتدرس كيف استخدمت النظم السلطوية الموارد الهيدروكربونية للحؤول دون حصول تحوّل ديمقراطي من خلال مجموعة من الآليات مثل: الأثر الضريبي، وتكوين المجاميع، وتأثير الإنفاق، والقمع. وقد أظهر التحليل الإحصائي أنّ هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الديمقراطية وإنتاج النفط. لذلك، يمكن القول إنّ الدول النفطية هي أقل احتمالاً أن تصبح ديمقراطية. وعلى الرغم من أنّ أغلبية دول العالم الثالث قد أصابها لعنة مواردها، فإنّه لا يمكن اعتبار "لعنة الموارد" مصيراً محتوماً، بل نتيجة التبعية للمسار المتمثل بالعجز وضعف تنويع الموارد؛ فهي لا تنطبق على جميع البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كالنرويج مثلاً.

* طالب دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات إقليمية، جامعة الجزائر.

** طالب دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر

مقدمة

إلى هذا المصطلح سواء من حيث تأكيده أو نفيه، وكذلك ربطه بأحد المتغيرات الاقتصادية أو السياسية. فهناك من يرى أن اكتشاف النفط واستخراجه يتعين أن يؤدي إلى المزيد من التنمية المتوازنة والمستدامة بدلاً من أن يكون معوقاً في كثير من الأحيان^(٣)، ومنهم من يرى نقيض ذلك في مناقشته للجوانب الاقتصادية للجنة الموارد الطبيعية، مثل العلاقة السلبية الموجودة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي^(٤)، أو ما يسمى بـ "المرض الهولندي"، أو اضطراب تأثير تقلبات الأسعار في السلع الأساسية، أمثال فاوندر بلاوغ و ستيفن بول هيغ^(٥). وقد درس باحثون غيرهم الجوانب السياسية للجنة الموارد، مثل تأثير النفط في الديمقراطية، ومن بينهم مايكل رويس^(٦)، وهورويش، وواغلي^(٧)، وهاربر، ورونالدو^(٨)، أو علاقة النفط بالفساد، مثل أسلاكسن^(٩)، ومنهم من ذهب إلى دراسة علاقة النفط بالصراعات والحروب الأهلية، ومن بينهم بول كولبير، وأنك هوفلير^(١٠).

يرى تيري لينكارل أن نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط سلبية من حيث بقاء النمو الاقتصادي وضعف التنوع الاقتصادي. ويأتي هذا نتيجة لحركة أسعار النفط ارتفاعاً وانخفاضاً مع الاعتماد عليه بوصفه مورداً أساسياً من دون التنوع؛ وهو ما يؤدي إلى تراجع مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، وارتفاع مستويات الفقر واللامساواة

لم يقتصر النفط على علاقته بالجانب الاقتصادي، بل تعداه إلى العلاقة بالتطور السياسي؛ إذ اهتم الكثير من الباحثين بموضوع النفط وتأثيراته في الديمقراطية، وكانت أغلب الكتابات في هذا الشأن أنكلوسكسونية^(١)، فقد تناولت هذه الكتابات أيضاً نماذج لدول نفطية عديدة سواء في أميركا اللاتينية (فنزويلا)، أو في أفريقيا (نيجيريا وغينيا الجديدة) أو أوروبا (النرويج)، أو في المنطقة العربية (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، أو آسيا (إيران واندونيسيا وأذربيجان). وهناك دراسات ربطت النفط بالحروب والصراعات سواء مع الدولة المنتجة والأطماع الخارجية، أو داخل الدولة من خلال الصراع على الموارد (الحرب الأهلية). وهناك من ربطها بالاستقرار، ومن أعطى أبعاداً اجتماعية وثقافية للنفط. وقد استكشف بعض علماء السياسة، مثل مايكل رويس، كيف يمكن للوفرة النفطية على وجه الخصوص أن تضعف الاتجاهات نحو الديمقراطية.

ويشير هؤلاء إلى كيفية استخدام النفط من طرف النظم السلطوية للحوّل دون حصول تحوّل ديمقراطي. وجرى تشخيص هذه الظاهرة باسم "لجنة الموارد" التي تعني أن العملية الديمقراطية تسير عكسياً مع ازدياد صادرات النفط.

أولاً: أطروحة "لجنة الموارد": المفهوم والأبعاد

صاغ ريتشارد أوتي في عام ١٩٩٣ مصطلح "لجنة الموارد الطبيعية"، وقدمه للنقاش العلمي^(٢). ورجع الكثير من الباحثين في مناقشتهم

3 Macartan Humphreys, Jeffrey D. Sachs and Joseph E. Stiglitz, *Future Directions for the Management of Nature Resources* (New York: Columbia University Press, 2007), p. 23.

4 Jeffrey Sachs and Andrew Warner, "Nature Resource Abundance and Economic Growth," NBER Working Paper no. 5398 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research, 1995), p. 18.

5 Frederick van der Ploeg & Steven Poelhekke, "Volatility And The natural Resource curce," University of oxford, department of economics oxcarre, Oxcarre Research Paper No. 2008- 03.

6 Michael L. Ross, "Does Resource Wealth Cause Authoritarian Rule?" University of Michigan (May 2000).

7 Horiuchi, y. & Waggle, S, "100 years of oil: Did it depress democracy and sustain Autocracy?," Paper present at the annual meeting of the APSA 2008 Annual Meeting.

8 Stephen Haber and Victor Renaldo, "Do Natural Ressources Fuel Authoritarianism?," A Reappraisal of the Resource Curse' Working Paper, 2008, No. 351, Stanford University.

9 Silje Aslaksen, "Corruption and Oil: Evidence from Panel Data, Department of Economics, University of Oslo," PB 1095 Blindern, 0317 OSLO.

10 Paul Collier and & Anke Hoeffler, "Resource Rents, Governance, and Conflict," *Journal of Conflict Resolution*, vol. 49 (2005), p. 9; Paul Collier and Anke Hoeffler, "Greed and Grievance in Civil War," *Oxford Economic Papers*, no. 56 (2004), pp. 563-595.

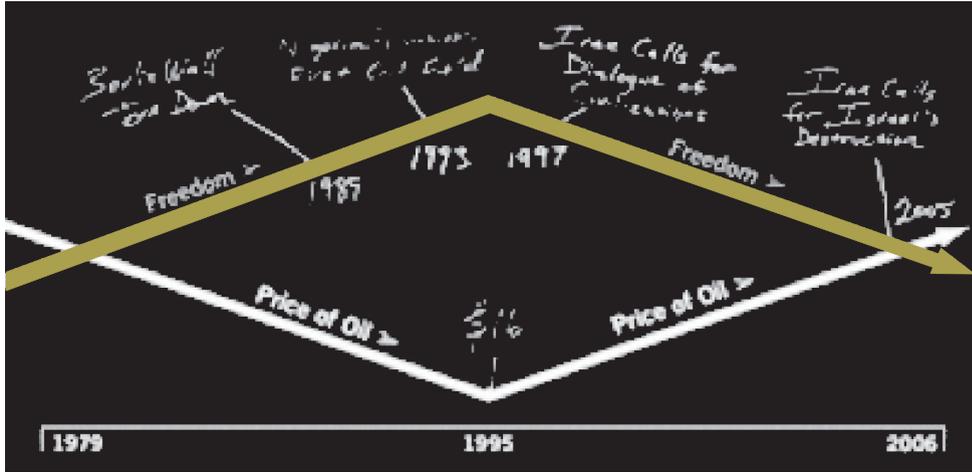
1 Michael L. Ross, "The Political Economic of Resource Curse," *World politics*, vol. 51 (January 1999); Julie Gauthier, *Prospects for Democratization in the Oil Monarchies of Persian Gulf* (Louisiana: Louisiana State University, 2007); Terry Lynnkarl, *Oil Led Development: Social, Political And Economic Consequences* (Stanford: Stanford University, January 2007); Jeffrey Frankel, *The Natural Resource Curse: A Survey* (Harvard: Harvard University, September 2010); Kevin Tsui, "More Oil, Less Democracy? Theory and Evidence From Crude Oil Discoveries," Chicago: University of Chicago, January, 21 2006. at:

<http://www.webmeets.com/files/papers/ERE/WC3/168/tsui-kevin-wc3.pdf>

2 Ingrid Kruger, *Oil Revenues and Gasoline Subsidization, Norway: University of Oslo, May 2010, at: <http://www.cerdi.org/uploads/sfCmsContent/html/333/Kruger.pdf>*

الشكل (١)

"القانون الأول للسياسات النفطية" لتوماس فريدمان



مثل المعادن والنفط والوقود عمومًا. وتشير دراسات عديدة إلى أن أداء البلدان النامية الغنية بالموارد كان أضعف من نظيره في البلدان الفقيرة بالموارد؛ فقد أظهرت دراسة تناولت أعضاء منظمة أوبك في الفترة ١٩٦٥-١٩٩٨ أن معدل دخل الفرد فيها تراجع بمعدل ١,٣٪ سنويًا، في حين حققت البلدان النامية غير النفطية نموًا بمعدل ٢,٢٪ في الفترة نفسها^(١٤).

وهناك العديد من الأمثلة عن دول أصابتها لعنة مواردها مثل نيجيريا الأكثر سكانًا في أفريقيا (١٦٠ مليون نسمة)، وثامن أكبر مصدر للنفط في العالم. فقد حصلت على عوائد من النفط تقدر بنحو ٢٢٣ مليار دولار بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٧؛ إذ يشكل النفط ٩٠٪ من صادراتها^(١٥). وعلى الرغم من ذلك، فقد فشلت البلاد في تعزيز سيادة القانون والابتكار وروح المبادرة، وعجزت عن تنويع الاقتصاد. وعلى الرغم من تدفق مليارات الدولارات منذ السبعينيات، نجد أن ٧٠٪ من النيجيريين يعيشون على ما يعادل أقل من دولار واحد في اليوم، ويأتي ترتيب نيجيريا ١٥٩ من أصل ١٩٧ في مؤشر التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة. ويشير تقرير الاستخبارات الأميركية لعام ٢٠٠٥ إلى أن نيجيريا قد تكون في طريقها للتحوّل إلى دولة فاشلة^(١٦). كما يوجد في

مع الاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية. وينعكس ذلك سلبًا على البيئة، واستشراء الفساد، والتسلط في الحكم، وانتشار الصراعات والحروب. لذلك يرى أن البلدان التي تعتمد على النفط في معيشتها تصبح في نهاية المطاف ما بين المضطربة اقتصاديًا وأكثر سلطوية^(١٧)؛ إذ يبدو أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كان أداؤها أسوأ من البلدان الأقل غنى مقارنة بما تملكه من موارد؛ وهو ما يطلق عليه بـ "مفارقة الوفرة"^(١٨).

يرى تيري لينكارل أن نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط سلبية من حيث بطء النمو الاقتصادي وضعف التنوع الاقتصادي

تعني "لعنة الموارد" في أضيق أشكالها العلاقة العكسية بين زيادة الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى^(١٩)، وتحديدًا تلك الموارد غير المتجددة

١٤ كسافيير سالال مارتن وارفد سوبرامانيان، "مواجهة لعنة الثروات الطبيعية: مثال من نيجيريا"، ورقة عمل صندوق النقد الدولي (عموز/ يوليو ٢٠٠٣)، ص ٤.

١٥ "Mission Impossible, Nearly," *The Economist*, August 2, 2007.

١٦ "Hints of a New Chapter," *The Economist*, November 12, 2009.

١١ Ibid.

١٢ تيري لينكارل، مفارقة الوفرة: ازدهار النفط والدول النفطية (بيركلي: مطبوعات جامعة كاليفورنيا، ١٩٩٧)، ص ٢٣.

١٣ المرجع نفسه، ص ٢٤.

الجدول (١)

التحليل الوصفي لبيانات مؤشر الديمقراطية وإنتاج النفط

الإحصاءات	مؤشر الديمقراطية	إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم)
القيمة الدنيا	السعودية ١,١٧	ليبيا ١,٤٨
القيمة القصوى	فنزويلا ٥,١٥	السعودية ١١,٧٢
المتوسط الحسابي	٣,٤٦	٣,١٤

الجدول (٢)

مؤشر الديمقراطية وإنتاج النفط لبعض البلدان المتقدمة

الدول النفطية التابعة للعالم المتقدم	مؤشر الديمقراطية	إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم)
روسيا	٣,٧٤	١٠,٩٣
النرويج	٩,٩٣	١,٩
كندا	٩,٠٨	٣,٥٨

من دخلها القومي من الموارد الطبيعية هي أكثر عرضة للانخراط في الحرب الأهلية^(١٨).

وعلى النقيض من ذلك، يرى ريتشارد أوتي أن لعنة الموارد ليست مصيرًا محتومًا، بل نتيجة التبعية للمسار^(١٩). فلعنة الموارد لا تنطبق على جميع البلدان الغنية بالموارد الطبيعية؛ إذ تعد النرويج استثناءً، فالنفط يولد نحو ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي و٤٥٪ من الصادرات. وتعد شركة النفط فيها مملوكة للدولة (ثم جرى تخصيصها جزئيًا) وتتميز بالكفاءة. كما أدركت الدولة الكمية المحدودة لمواردها الطبيعية؛ إذ من المتوقع أن ينضب نفطها وغازها في غضون ٧٠ سنة،

فنزويلا ثروة نفطية تفوق أي دولة أخرى في أميركا اللاتينية، ومع ذلك يعيش ثلثا السكان في فقر.

وغالبًا ما تكون الموارد مصدرًا للصراع الداخلي، ومصدرًا أيضًا للموارد المالية الضرورية التي تمكن الجهات المتصارعة من الاستمرار في الصراع. وهناك أمثلة واضحة على ذلك في أنحاء أفريقيا، كما هو حال القتال بين الحكومة والمتمردين في سيراليون خلال العقد الأخير من القرن العشرين على الماس الذي أدى إلى ٧٥ ألف قتيل و٢٠ ألف جريح ومليوني نازح وأعداد كبيرة من الأطفال الذين أجبروا على القتال أو على ما هو أسوأ منه^(٢٠). لذلك يرى بول كولبير وألك هوفلير، المختصان في علاقة النفط بالصراع، أن البلدان التي تستمد نسبة كبيرة

18 Collier and Hoeffler, "Greed and Grievance in Civil War."

19 Annika Kropf, The Patterns of Economic Diversification in the States of the Gulf Cooperation Council: Natural Resources, Democracy and Islam, University of Vienna, 2010; at: <http://www.soas.ac.uk/lmei/events/semme/file67883.pdf>

١٧ جوزيف أي. ستيجليتز، كيف نجعل العولمة مثمرة، ترجمة فايزة حكيم (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٩)، ص ١٥٣.

والقبول بمبادئ حقوق الإنسان يستلزم النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني أو الدخل الفردي وتحسين مستوى التربية والتعليم. وتؤكد "نظرية التحديث" على دور التنمية الاقتصادية في التحرر السياسي دور التنمية الاقتصادية في التحرر السياسي؛ إذ قامت دراسة أجراها آدم برزيورسكي، ومايكل ألفاريز، وخوسيه أنطونيو شيبوغ، وفرناندو ليمونجي، بمقارنة تجربة التنمية الاقتصادية والسياسية في ١٤١ دولة، منذ الخمسينيات إلى غاية التسعينيات. وأكدت الدراسة أن الدول الأغنى قادرة على جعل الديمقراطية مستدامة؛ وهم يناقشون فكرة مفادها أن الديمقراطيات تكون منيعاً وثابتة في حال وجود مستوى معين من التنمية الاقتصادية يفوق نحو ٤ آلاف دولار من الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد. أما تحت هذا المستوى، فقد وجدت الدراسة أنه يمكن للديمقراطيات أن تزدهر، أو تذبذب وتموت^(٢٢).

لذلك وضعت الكثير من الإيرادات في صندوق للاستقرار برأس مال ١٥٠ مليار دولار يشكّل في الوقت الحالي نحو ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي للدولة^(٢٠).

”

تعني "لعنة الموارد" في أضيق أشكالها العلاقة العكسية بين زيادة الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى

“

وتشكّل بوتسوانا أيضاً قصة من قصص النجاح القليلة في العالم النامي، ولا سيما في الطريقة التي تولت بها إدارة ثروتها من الماس؛ فقد نما اقتصاد الدولة بمعدل متوسط يبلغ ٠.٩٪ في السنوات الثلاثين الماضية، منافسةً بذلك نمور شرقي آسيا. والتزمت حكومتها الديمقراطية أن تبني إجماعاً بين السكان حول السياسات المطلوبة لنمو ناجح؛ تضمنت استخدام صندوق استقرار للتعامل مع العواقب المترتبة على التقلب في أسعار الماس. وتعد ماليزيا الغنية بالموارد الطبيعية قصة ثالثة للنجاح؛ إذ استخدمت وفرة مواردها الطبيعية كأساس للانضمام إلى الدول الصناعية الجديدة، وأصبحت تدرج ضمن "الديمقراطيات النفطية".

ثانياً: البعد السياسي لأطروحة "لعنة الموارد"

ترتبط الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً^(٢١). لذلك فالبلدان التي شهدت تنمية اقتصادية ستتجه نحو نظام ديمقراطي بصورة تدريجية. ومع تحول الدول من فقيرة إلى غنية، يرتفع مستوى التعليم وتتغير أحوال السكان ما يعطي قيمة أعلى للاستقلال والحريات، ومن ثم، يزداد الطلب على الديمقراطية مع المستويات الأعلى من التنمية الاقتصادية. لذا، فتأسيس الديمقراطية

”

تشكّل بوتسوانا أيضاً قصة من قصص النجاح القليلة في العالم النامي، ولا سيما في الطريقة التي تولت بها إدارة ثروتها من الماس؛ فقد نما اقتصاد الدولة بمعدل متوسط يبلغ ٠.٩٪ في السنوات الثلاثين الماضية

“

ويفسر صامويل هنتغتون ذلك بأن التنمية الاقتصادية قد أوجدت تغيرات في البنى والقيم الاجتماعية؛ ما أدى إلى تشجيع التحول إلى الديمقراطية^(٢٣)، واستدل بتجارب عديدة من العالم ككوريا الجنوبية، وإسبانيا، واليونان، والمكسيك. لكن على الرغم من كل ذلك، فإن بعض الدول المصدرة للبترول، وهي جزء من العالم النامي وتمتلك

٢٢ بيبا نوريس، "دور الديمقراطية في تحقيق وتحسين المساواة والتطوير المستدام واستئصال الفقر"، ورقة قدمت للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الدوحة (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ٧.

٢٣ صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣)، ص ١٢٠ - ١٣٣.

٢٠ ستيجليتز، ص ١٦٨.

٢١ سيمون مارتن ليبست، رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة، ترجمة خيري حماد (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٦٠)، ص ٣٣-٣٦.

الدول النفطية نحو نظام سياسي ومجتمع أكثر شفافية وتركيزاً على بناء القانون والهيكل التعليمية التي من شأنها تعظيم قدرة شعوبها. وبحسب فرديمان، فإنّ الدول التي يشكل النفط الجزء الأكبر من صادراتها أو الناتج المحلي الإجمالي مع وجود مؤسسات ضعيفة أو حكومات استبدادية هي التي تخضع "للقانون الأول للسياسات النفطية". وتأتي على قائمة الدول: أذربيجان، وأنغولا، وتشاد، ومصر، وغينيا الاستوائية، وإيران، وكازاخستان، ونيجيريا، وروسيا، والسعودية، والسودان، وأوزبكستان، وفنزويلا. أما الدول الراسخة في الديمقراطية ولها اقتصادات متنوعة مثل بريطانيا، والنرويج، والولايات المتحدة - على سبيل المثال - فلن تكون خاضعة لأحكام هذا القانون^(٢٧).

”

يرى ريتشارد يونغ أنّ ارتفاع أسعار النفط والغاز على ما يبدو ساعد في دعم الاستبداد

“

وتأييداً لهذه الفكرة، يرى ريتشارد يونغ أنّ ارتفاع أسعار النفط والغاز على ما يبدو ساعد في دعم الاستبداد^(٢٨). لذا تتناسب العلاقة بين العملية الديمقراطية عكسًا مع ازدياد صادرات النفط. وهذا على عكس ما يجري في البلدان المتطورة؛ فحال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات السياسية فيها يتناسب طرديًا مع زيادة الناتج الإجمالي الداخلي ومع دخل الفرد. وعلى خلاف ما يجري في الدول المتطورة، لا تؤدي الزيادة في مداخيل الدولة في الدول الريعية إلى التطور السياسي.

ثالثاً: التحليل الإحصائي لأطروحة "لعنة الموارد"

سنحاول إجراء التحليل الإحصائي على البلدان النامية المنتجة للنفط باستخدام الإحصاء الوصفي إلى جانب نموذج الانحدار من أجل إظهار تأثير إنتاج النفط في الديمقراطية في سياق لعنة الموارد. ويجري

مستوى دخل فردي أعلى من بعض الدول الرأسمالية المتقدمة، شأن دول مجلس التعاون الخليجي مثلاً، غير ديمقراطية؛ ومن ثمّ تصبح "نظرية التحديث" عاجزة عن تفسير سبب ذلك. ولذلك، لا يمكن تسمية الدخل الناتج من الثروة النفطية تنميةً، بل هو استفاد لمورد هيدروكربوني كان من المفترض استخدامه لأغراض التنمية.

وقد اكتشف بعض علماء السياسة كيف أنّ وفرة الثروة النفطية على وجه الخصوص يمكن أن تضعف الاتجاهات نحو الديمقراطية؛ فاستناداً إلى الأبحاث التي أجراها مايكل رويس في عام ٢٠١١ بجامعة كاليفورنيا باستخدام التحليل الإحصائي لـ ١١٣ دولة بين عامي ١٩٧١ و١٩٩٧، وجد أنّ اعتماد الدولة على أي من الصادرات المعدنية يجعلها تميل إلى أن تكون أقل ديمقراطية^(٢٩). لذلك يرى أنّ الدول الغنية بالموارد الطبيعية هي أقل احتمالاً بأن تصبح ديمقراطية مقارنة بتلك الفقيرة بالموارد^(٣٠).

”

اكتشف بعض علماء السياسة كيف أنّ وفرة الثروة النفطية على وجه الخصوص يمكن أن تضعف الاتجاهات نحو الديمقراطية

“

وفي السياق نفسه، قدم توماس فريدمان دراسة بعنوان "القانون الأول للسياسات النفطية"^(٣١) يرى فيها أنّ هناك علاقة ارتباط بين سعر النفط ووتيرة استدامة الحريات السياسية والإصلاحات الاقتصادية. ويفترض هذا القانون ما يلي: يتحرك سعر النفط ووتيرة الحرية دائماً في اتجاهين متعاكسين في الدول الغنية بالنفط؛ فكلما ارتفع متوسط سعر النفط الخام العالمي، تتعرض حرية التعبير والصحافة والانتخابات الحرة واستقلال القضاء وسيادة القانون للتآكل (انظر الشكل ١). وعلى العكس من ذلك، فانخفاض أسعار النفط يدفع

24 Ross, "The Political Economic," p. 297-322.

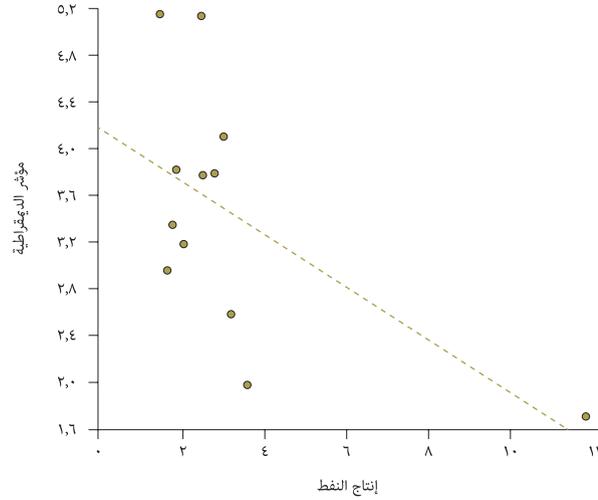
25 Ross, "Does Resource Wealth," p. 7.

26 Thomas Friedman, "The First Law of Petro Politics," *Foreign Policy* (April 2006).

27 Ibid.

28 Richard Young, "Energy A Reinforced Obstacle to Democracy?" Center for European Policy Studies, C.E.P.S. Working Document (July 2008), p. 1.

الشكل (٢)
سحابة النقاط لإنتاج النفط ومؤشر الديمقراطية



المصدر: الشكل من إعداد الباحث، استناداً إلى بيانات مؤشر الديمقراطية ٢٠١٢ (The Economist Intelligence Unit Limited)، وبيانات إنتاج البلدان النامية للنفط عام ٢٠١٢ (U.S Energy Information Administration).

الجدول (٣)
نتائج نموذج الانحدار

المتغير التابع: مؤشر الديمقراطية الطريقة: المربعات الصغرى العادية التاريخ: ٢٠١٤/٥/١٠، الوقت: س: ٠٩ و ٤٩ دق العينة: ١٢١ الملاحظات المدرجة: ١٢ مؤشر الديمقراطية = س (١) + س (٢) * إنتاج النفط				
الاحتمال	إحصائية ستودنت	الخطأ المعياري	المعامل	
٠,٠٠٠٠	١٠,١٣٢٣٥	٠,٤١٣٢١٤	٤,١٨٦٨٣٠	س (١)
٠,٠٤٥١	-٢,٢٨٩٣٢	٠,٠٩٩٨٨١	-٠,٢٢٨٦٦	س (٢)
٣,٤٦٠٨٣٣	المتوسط للمتغير التابع		٠,٣٤٢٨٧٤	معامل التحديد
١,٠٨٠١٩٧	الخطأ المعياري للمتغير التابع		٠,٢٧٨٢٦٢	معامل التحديد المعدل
٢,٨١٧٠٨٤	معيار أكايك		٠,٩١١٧٦٨٤	المجموع المفسر للانحدار
٢,٨٩٧٩٠١	معيار شوارنز		٨,٤٢١٤٣٢	مجموع مربعات الباقي
٢,٧٨٧١٦٢	معيار هنان وكوين		-١٤,٩٠٢٥	لوغاريتم المعقولة
٢,٢٢٤٧٠٩	إحصائية درين واتسون		٥,٢٤٠٩٨٤	إحصائية فيشر
			٠,٠٤٥٠٦٦	الاحتمال (إحصائية فيشر)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، استناداً إلى بيانات مؤشر الديمقراطية ٢٠١٢ (The Economist Intelligence Unit Limited)، وبيانات إنتاج البلدان النامية للنفط عام ٢٠١٢ (U.S Energy Information Administration).

بحسب سحابة النقاط (الشكل ٢)، نلاحظ أن المستويات العليا لإنتاج النفط في البلدان النامية تقابل مستويات منخفضة من الديمقراطية، مع خط انحدار مميل سالب؛ ما يدل على العلاقة العكسية بين المتغيرين. وبحسب نتائج نموذج الانحدار (الجدول ٣)، نلاحظ أنه، في مستوى ٥٪ من الدلالة، هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين إنتاج النفط والديمقراطية وذلك باستخدام اختبار الدلالة لفيشر.

[Prob (F-statistic) = 0.045066 < 0.05] = (إحصائية فيشر)

وتعطى معادلة الانحدار بـ:

$$\text{مؤشر الديمقراطية} = -0.22 * \text{إنتاج النفط} + 4.18$$

هذا يعني أن الزيادة بوحدة واحدة في إنتاج النفط يؤدي إلى انخفاض يقدر بـ ٣,٩٥ وحدات (٠,٢٢-٤,١٨) في مؤشر الديمقراطية، والذي يعطي نتائج كافية ومطابقة لأطروحة "لعنة الموارد". بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين إنتاج النفط والديمقراطية في سياق أطروحة "لعنة الموارد".

رابعًا: التفسير السياسي لأطروحة "لعنة الموارد"

وضع مايكل روس في تحليلاته آليات شكلت العلاقة بين الوفرة النفطية وغياب الديمقراطية وهي:

الأثر الضريبي: ففي حين تقود الضرائب عادة إلى إقامة المجالس التمثيلية، يرى ج. لوشيانو أن الريوع النفطية تكسر هذه الصلة^(٣١)؛ لذلك فإن جمع الضرائب لا يصبح من ضمن أجندة الدولة واهتماماتها. واستنادًا إلى ذلك، فإن الحكومة تتحرر من المحاسبة والمساءلة إلى درجة تمكنها من أن تصبح مستقلة عن المجتمع^(٣٢)؛ ما يثبط المشاركة السياسية. ومن هنا جاء شعار الثورة الأميركية "لا ضرائب من دون تمثيل". أما شعار الدول النفطية الاستبدادية فهو "لا تمثيل من دون ضرائب"^(٣٣).

التحليل الإحصائي باستخدام بيانات مؤشر الديمقراطية^(٣٤)، والبيانات المقابلة لإنتاج النفط من عام ٢٠١٢ للبلدان النامية^(٣٥) المنتجة للنفط التي أخذت في الاعتبار في هذه الدراسة، وهي: السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والعراق، وإيران، وقطر، وأنغولا، والجزائر، وليبيا، ونيجيريا، وكازاخستان، وفنزويلا. ومؤشر الديمقراطية هو متوسط مؤشرات متعددة للديمقراطية مثل العملية الانتخابية، والتعددية، وعمل الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، والحريات المدنية. إن نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المقابلة لهذه الدول مبينة في الجدول (١). أما الإحصاءات الأخرى المقابلة للدول النفطية التابعة لدول العالم المتقدم فمبينة في الجدول (٢).

نلاحظ من الجدول (١) أن متوسط إنتاج النفط في البلدان النامية يتأرجح في حدود ٣,١٤ مليون برميل يوميًا مع أقصى قدر من الإنتاج يصل إلى ١١,٧٢ مليون برميل يوميًا (في المملكة العربية السعودية، وبعد أدنى ينخفض حتى ١,٤٨ مليون برميل يوميًا في ليبيا (متوسط مؤشر الديمقراطية في الدول النامية يتأرجح في حدود ٣,٤٦، وهو مؤشر ضعيف جدًا مقارنة مع الكمية الكبيرة من الإنتاج النفطي يوميًا في هذه البلدان ومع متوسط الإنتاج أيضًا البالغ ٣,١٤ مليون برميل يوميًا). وتعدّ القيمة القصوى لمؤشر الديمقراطية في البلدان النامية منخفضة جدًا (٥,١٥) مقارنة بمؤشرات الديمقراطية لبلدان أخرى مثل النرويج (٩,٩٣) وكندا (٩,٠٨) ذات الإنتاج النفطي الكبير أيضًا (انظر الجدول ٢). لذلك يبدو من هذا التحليل الوصفي أن البلدان التي تقوم بإنتاج نفطي كبير يكون لديها ميول لامتلاك مؤشرات دنيا للديمقراطية.

ومن أجل معرفة تأثير إنتاج النفط في الديمقراطية نقوم بتقدير نموذج الانحدار؛ إذ إن مؤشر الديمقراطية يعبر عن المتغير التابع، ويعبر "إنتاج النفط" عن المتغير التفسيري المستقل. ويقدر نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية؛ وذلك باستخدام برنامج Eviews6. وتظهر النتائج على شكل سحابة نقاط في الشكل (٢)، ونموذج الانحدار في الجدول (٣).

٣١ جياكومو لوشيانو، "دول رصد التخصيمات مقابل دول الإنتاج: إطار نظري"، المستقبل العربي، العدد ١٠٣ (أيلول / سبتمبر ١٩٨٧)، ص ٨٦.

٣٢ Lisa Anderson, "The State in the Middle East and North Africa," *Comparative Politics*, vol. 20. no. 1 (October 1987), p. 72.

٣٣ Friedman, p. 32.

29 The Economist Intelligence Unit Limited, *Democracy index 2012 Democracy at a standstill*, A report from The Economist Intelligence Unit, pp. 03. 08, at: http://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex12

30 U.S Energy Information Administration, 26/2/2013, at: <http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=SA>

المجتمع المدني مثل الأحزاب والمؤسسات المدنية وغير الحكومية هي منظمات شكلية ليس لها القدرة على المساءلة والشفافية في العلاقات الاجتماعية والقيام بالرقابة على مؤسسات الحكم.

خاتمة

سعت الدراسة لاختبار فرضية أنّ وجود النفط يؤدي إلى غياب الديمقراطية. وتعتبر أطروحة "لعنة الموارد" من أهم وجهات النظر المفسرة لهذه العلاقة من خلال العلاقة العكسية بين الوفرة النفطية وغياب الديمقراطية. وقد تم تفسير ذلك من خلال مجموعة من الآليات تستخدمها الدولة للحؤول دون حصول مشاركة سياسية فعالة. ولا يساعد هذا على بناء نظم ديمقراطية وضمان حريات الأفراد. ومع ذلك، لا يعني هذا أنّ "لعنة الموارد" قدرٌ محتومٌ لجميع الدول النفطية، بل هناك دول استطاعت أن تدير ثروتها النفطية بطريقة عقلانية ورشيدة، حققت بها ديمقراطية؛ وأبرز مثال على ذلك هو النرويج. وبناء عليه، فالقاعدة التي يمكن استخلاصها هي أنّ الدول النفطية هي أقل احتمالاً أن تصبح ديمقراطية؛ فالعلاقة بين تطور الديمقراطية تتماشى عكسياً مع ازدياد صادرات النفط؛ أي أنه كلما ازدادت المدخيل النفطية للدول المنتجة للنفط، تصاب العملية الديمقراطية بالخلل وتراجع الحريات السياسية. ويرجع هذا إلى استخدام الربح الناتج من النفط من خلال الآليات التي تناولتها الدراسة للحؤول دون قيام إصلاحات اقتصادية وسياسية حقيقية من شأنها أن تؤدي إلى تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين في توجيه سياسات حكوماتهم.

• **تأثير الإنفاق:** يوفّر الحصول على المدخيل النفطية للدولة إمكانية جلب رضا الرأي العام؛ إذ إنّ توجيه خزينة الدولة نحو الإنفاق الجاري أو حتى الإنفاق على التوظيف قصير الأمد لا يوفّر الإمكانية للإنفاق على البنى التحتية. كما أنّ الدولة تستطيع عن طريق زيادة الإنفاق الجاري إيجاد فرص عمل كاذبة والتستر على البطالة المقنعة.

”

يمكن لعوائد النفط أن تنفق بشكل مفرط على النفقات العسكرية وعلى الشرطة والأمن الداخلي والاستخبارات التي يمكن أن تستخدم لخنق الحركات الديمقراطية

“

• **تأثير القمع:** يمكن لعوائد النفط أن تنفق بشكل مفرط على النفقات العسكرية وعلى الشرطة والأمن الداخلي والاستخبارات التي يمكن أن تستخدم لخنق الحركات الديمقراطية.

• **تكوين المجاميع Group Formation:** ويجري ذلك عبر تقديم الامتيازات والتسهيلات المالية. كما من شأن ذلك أن يقف حائلاً أمام التنظيمات المستقلة عن الحكم، وفي الوقت نفسه تنظّم الدولة أنصارها في إطار أجهزتها ليأتمروا بأمرها. لذلك من الصعب تشكيل مجتمع مدني مستقل عن الحكم، فكل فروع